

**No. 50394\***

---

**Switzerland  
and  
Yemen**

**Framework Agreement between the Swiss Federal Council and the Government of the Republic of Yemen concerning technical and financial cooperation. Sana'a, 28 April 2012**

**Entry into force:** *28 April 2012 by signature, in accordance with article 7*

**Authentic texts:** *Arabic, English and French*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Switzerland, 9 January 2013*

\*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

---

**Suisse  
et  
Yémen**

**Accord-cadre entre le Conseil fédéral suisse et le Gouvernement de la République du Yémen concernant la coopération technique et financière. Sana'a, 28 avril 2012**

**Entrée en vigueur :** *28 avril 2012 par signature, conformément à l'article 7*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et français*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Suisse, 9 janvier 2013*

\* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

حررت هذه الاتفاقية في **الفيينا**، يوم **١٤** من شهر **سبتمبر**، بتاريخ **١٩٤٨/٩/١٤** من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، وكل النصوص الثلاثة متساوية في الموثوقية. وفي حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزي.

عن حكومة الجمهورية اليمنية



عن المجلس الاتحادي السويسري



3.5 المشاريع مع شركات أو مؤسسات من القانون العام أو الخاص من كلا البلدين والتي اتفق عليها الطرفان أو ممثليهم المحليين بتطبيق التعديلات اللازمة لأحكام المادة ( 3 ) من هذه الاتفاقية.

4.5 المشاريع التي تم تنفيذها أو التي تم تجهيزها قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية.

#### المادة (6) التنسيق والإجراءات

1.6 تضمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عملية التنسيق لهذه الأحكام.

2.6 يجب أن يخضع كل مشروع قائم على أساس هذه الاتفاقية لاتفاق خاص بين الشركاء في المشروع على أن ينص الاتفاق ويحدد وبالتفصيل الحقوق والالتزامات التي يتحملها كل شريك في المشروع.

3.6 من أجل تجنب الازدواجية والتداخل مع المشروعات التي تنفذها الجهات المانحة الأخرى، والتأكد من أن المشاريع لها أكبر تأثير ممكن، يجب على الطرفين توفير وتبادل المعلومات الضرورية لأي تنسيق فعال.

4.6 سيبقي الطرفان بعضهما البعض على علم تام بخصوص المشاريع التي تنفذ بموجب هذه الاتفاقية. ويجب عليهما أن يتبادلا وجهات النظر على فترات منتظمة وعلى جميع المستويات بشأن التقدم المحرز في المشاريع الممولة بموجب هذه الاتفاقية أثناء التنفيذ.

#### المادة (7) مدة الاتفاقية

1.7 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها.

2.7 يحق لكلا الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإشعار كتابي قبل ستة أشهر.

3.7 في حال إنهاء هذه الاتفاقية، فإن أحكامها يجب أن تظل سارية التطبيق على جميع المشاريع التي تم الاتفاق عليها قبل إنهائها.

#### المادة (8) التعديل والنزاعات

1.8 أي تعديل أو تنقيح في هذه الاتفاقية يجب أن يتم خطياً وبموافقة كلا الطرفين.

2.8 تسوى أي نزاعات تنشأ عن هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

6.3 يصدر الطرف اليمني - في إطار القوانين الوطنية المعمول بها- مجانا تأشيرات الدخول للفئات المذكورة في المادة 3.1 و3.4.

7.3 يساعد الطرف اليمني الخبراء الأجانب والموظفين في تنفيذ مهامهم ويوفر لهم جميع الوثائق والمعلومات الضرورية.

8.3 يقوم الطرف اليمني بتسهيل الإجراءات المتعلقة بعمليات التحويل الدولية للعملات الأجنبية التي تطلبها المشاريع والخبراء الأجانب.

9.3 يجب التأكد من تنفيذ هذه الأحكام من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن.

10.3 يلتزم ممثلو مكتب الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والخبراء الأجانب والموظفون وأسرهم والذين تم إرسالهم إلى الجمهورية اليمنية لتنفيذ المشاريع التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية باحترام القوانين واللوائح الداخلية للجمهورية اليمنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

11.3 في حالة ما أكملت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون مشاريعها في الجمهورية اليمنية، فيحق للوكالة أن تقرر، بعد التشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ما هي أنسب طريقة للتصرف في أصولها الثابتة والتي تم استيرادها وشراؤها للمكتب. والخيارات تتضمن وليست محصورة على:

- تحويلها لوزارة التخطيط والتعاون الدولي أو للشركاء في المشاريع التي نفذتها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في الجمهورية اليمنية؛
- إعادة تصدير معداتها وأنظمتها على نفقة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

#### المادة (4) مكافحة الفساد

في إطار هذه الاتفاقية، لا يحق لأي طرف طلب فوائد - مباشرة أو غير مباشرة - مهما كانت طبيعتها. ويجب ألا تقبل أي عروض من هذا القبيل. أي سلوك غير قانوني أو فاسد يدل على انتهاك لهذه الاتفاقية ويبرر إنهاؤها وكذلك / أو اللجوء إلى تدابير تصحيحية تكميلية وفقا للتشريعات المعمول بها.

#### المادة (5) النطاق والتطبيق

أحكام هذه الاتفاقية تنطبق على ما يلي:

1.5 المشاريع المتفق عليها بين حكومة سويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون) من جانب وحكومة اليمن (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) و / أو كل من الوزارات والمحافظات والإدارات المحلية داخل أراضي اليمن من جانب آخر؛

2.5 المشاريع المتفق عليها بين حكومة سويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون)، والمنظمات أو المؤسسات في اليمن، والتي وافق عليها بصورة متبادلة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووزارة التخطيط والتعاون الدولي و/ أو ممثلهم المخولين بتطبيق التعديلات اللازمة لأحكام المادة (3) من هذه الاتفاقية؛

الخارجية الفدرالية السويسرية الممثل الرسمي للحكومة السويسرية.

### ثالثاً - المساعدة الفنية

1.3.2 يجب أن تنفذ المساعدة الفنية للطرف اليمني من قبل الطرف السويسري على شكل نقل للمعرفة من خلال التدريب والاستشارات وعلى شكل خدمات بالإضافة إلى المعدات والمواد ذات الصلة واللازمة لنجاح تنفيذ المشاريع.

2.3.2 المشاريع التي تنفذ على شكل مساعدة فنية ينبغي أن تكون ذات صلة بشكل أساسي بقدرات الحكومة اليمنية على التعامل مع قضايا الهجرة وأن تتعامل مع عدد كبير من النازحين والمهاجرين واللاجئين بالإضافة إلى العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

3.3.2 بخصوص المساعدة الفنية والمتعلقة بالتعاون في مجال التنمية، سوف تكون الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والتابعة لوزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسرية الممثل الرسمي للحكومة السويسرية.

### المادة (3) مكتب الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في صنعاء

ولتسهيل التعاون كما هو موصوف في إطار هذه الاتفاقية، ستقوم الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية بافتتاح مكتب في صنعاء وفقاً للأسس التالية:

1.3 سيترف الطرف اليمني بمكتب الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في صنعاء كممثل قانوني للحكومة السويسرية في اليمن ويمنح المكتب وكذلك ممثلها، في حالة إذا لم يكونوا مواطنين يمينيين، الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الصادرة في 18 أبريل 1961، والموقع عليها مسبقاً من قبل الحكومة اليمنية.

2.3 من أجل تسهيل تنفيذ أي مشاريع للتعاون، يتعين على الطرف اليمني إعفاء جميع المعدات والخدمات والمركبات والمواد الممولة على أساس منح من قبل الطرف السويسري والمعدات المستوردة مؤقتاً لتلبية احتياجات تنفيذ المشاريع التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية من الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك الرسوم الإجبارية الأخرى والترخيص بإعادة تصديرها في ظل نفس الظروف.

3.3 يمنح الطرف اليمني التصاريح الضرورية للاستيراد المؤقت للمعدات المطلوبة لتنفيذ المشاريع التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية بموجب ما تسمح به القوانين اليمنية المعمول بها.

4.3 يعفى الخبراء الأجانب والأفراد المكلفون بتنفيذ المشاريع التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية وعائلاتهم من أي ضرائب على الدخل والممتلكات، بالإضافة إلى إعفائهم من أي ضرائب، أو رسوم جمركية، والرسوم الإجبارية الأخرى التي تنطبق على أي ممتلكات شخصية. ويرخص لهم باستيراد وإعادة تصدير ممتلكاتهم الشخصية (السلع المنزلية والسيارات والمعدات بما في ذلك المعدات المهنية والشخصية) في نهاية مهمتهم. ويمنح الطرف اليمني الخبراء الأجانب والأفراد وكذلك أسرهم جميع الوثائق المتعلقة بالإقامة وتصاريح العمل للكادر الفني والإداري والتي قد تكون مطلوبة قانوناً وذلك بدون أي رسوم.

5.3 يتحمل الطرف اليمني مسؤولية أمن ممثلي الوكالة، والخبراء الأجانب والأفراد وكذلك أسرهم، ومنحهم تسهيلات العودة إلى بلدانهم.

**تمهيد:**

تعترم حكومة الاتحاد السويسري وحكومة الجمهورية اليمنية، ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين"، تعزيز علاقات الصداقة بين البلدين؛

ورغبة منهما في تعزيز هذه العلاقات وتطوير تعاون مثمر في المجالات الإنسانية والفنية والمالية بين البلدين؛

مع الأخذ في الاعتبار احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كما هو مبين على وجه الخصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الملهم للاتجاهات الداخلية والخارجية للطرفين، والذي يشكل عنصراً أساسياً على قدم المساواة مع أهداف هذه الاتفاقية.

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

**المادة (1) الأهداف**

1.1 يشجع الطرفان، في إطار التشريع الوطني لكل منهما، تحقيق مشاريع المساعدة الإنسانية والفنية في اليمن (في حين أنه في إطار هذه الاتفاقية، فإن مصطلحي "مشروع" و "مشاريع" يجب أن تشمل البرنامج والبرامج أيضاً). وتسهم هذه المشاريع في حماية وسلامة البشر، وعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، والتخفيف من معاناة الفئات الأكثر تضرراً في المجتمع اليمني بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين من الخارج الطالبين للجوء في الجمهورية اليمنية وكذلك قدرات الدولة في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2.1 الهدف من هذه الاتفاقية هو وضع إطار من القواعد والإجراءات اللازمة لتسيير وتنفيذ المشاريع.

**المادة (2) صيغ التعاون****أولاً - الصيغ**

1.1.2 يتم التعاون في مجال المساعدات الإنسانية والمساعدات الفنية والتعاون المالي. ويمكن تنفيذه على أساس ثنائي أو بالتعاون مع المانحين الآخرين أو المنظمات المتعددة الأطراف.

**ثانياً - المساعدة الإنسانية**

1.2.2 يجب أن تنفذ المساعدة الإنسانية للطرف اليمني من قبل الطرف السويسري على شكل سلع وخدمات وخبراء ومساهمة مالية.

2.2.2 يجب أن تستهدف مشاريع المساعدة الإنسانية معظم الشرائح المتضررة من المجتمع اليمني وأن تساهم في الوقت نفسه في تدابير بناء القدرات للمنظمات الإنسانية المحلية والوطنية.

3.2.2 في مجال المساعدة الإنسانية، سوف تكون الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والتابعة لوزارة الشؤون



اتفاقية إطارية

بين

حكومة الجمهورية اليمنية

و

المجلس الاتحادي السويسري

حول

التعاون في المجالات الفنية والمالية



[ ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS ]

**Framework Agreement  
Between  
The Swiss Federal Council  
And  
The Government of the Republic of Yemen  
Concerning  
Technical and Financial Cooperation**

**Preamble:**

The Swiss Federal Council and the Government of the Republic of Yemen, hereafter the "Parties";

Intending to reinforce the ties of friendship between the two countries;

Desirous of strengthening these relations and of developing a fruitful, humanitarian, technical and financial cooperation between the two countries;

Keeping in mind the respect of human rights and democratic principles as set out in particular in the Universal Declaration of Human Rights inspires the internal and external policies of the two parties and constitutes an essential element on an equal footing with the objectives of the present agreement.

Have agreed as follows:

**Article (1) Objectives**

- 1.1 The Parties shall promote, within the framework of their respective national legislation, the realisation of humanitarian and technical assistance projects (whereas within the framework of the present Agreement, the terms "project" and "projects" shall include programme and programmes as well) in Yemen. These projects shall contribute to human security, to a sustainable, economic development process, to alleviate hardship of the most vulnerable segments of the Yemeni society including refugees and migrants from abroad seeking refuge in the Republic of Yemen as well as the state's capacities to cope with economic, social and political challenges.
- 1.2 The objective of this Agreement is to establish a framework of rules and procedures for the conduct and implementation of these projects.

**Article (2) Forms of Cooperation**

**Section 1 – Forms**

- 2.1.1 The cooperation can take the form of Humanitarian Assistance, Technical Assistance, and Financial Cooperation. Such cooperation may be carried out on a bilateral basis or in cooperation with other donors or multilateral organisations.

**Section 2 – Humanitarian Assistance**

- 2.2.1 Humanitarian Assistance to the Yemeni Government shall be carried out by the Swiss Party in form of goods, services, experts and financial contribution.
- 2.2.2 Humanitarian Assistance projects shall target most vulnerable segments of the Yemeni society and shall concurrently contribute to capacity building measures of local and national humanitarian organisations.

- 2.2.3 In the field of Humanitarian Assistance, the Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC) of the Federal Department of Foreign Affairs (FDFA) shall officially represent the Swiss Federal Government.

### **Section 3 – Technical Assistance**

- 2.3.1 Technical Assistance to the Yemeni counterpart shall be carried out by the Swiss Party in form of know-how transfer through training and consulting and in form of services as well as related equipment and materials necessary for the successful implementation of the projects.
- 2.3.2 The projects carried out in form of Technical Assistance shall be related primarily to the Yemeni government's capacities to deal with migration issues and to cope with a large number of IDPs, migrants and refugees as well as various economic, political and social challenges.
- 2.3.3 In the field of Technical Assistance related to development cooperation, the Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC) of the Federal Department of Foreign Affairs (FDFA) shall officially represent the Swiss Federal Government.

### **Article (3) SDC Office in Sana'a**

In order to facilitate the cooperation as described in this framework agreement, the SDC will open an office in Sana'a according to the following conditions:

- 3.1 The Yemeni Government shall recognise the SDC Office in Sana'a as the legitimate representation of Switzerland in Yemen and grant the Office as well as its representatives, in case they are not citizens of the Republic of Yemen, the privileges and immunities as provided in the Vienna Convention on Diplomatic Relations of April 18, 1961, which was previously signed by the Yemeni Government.
- 3.2 In order to facilitate the implementation of any projects of cooperation, the Yemeni Government shall exempt all equipment, services, vehicles and material financed on grant basis by the Swiss Party and equipment temporarily imported for the needs of project implementation within the scope of this Agreement from taxes, customs duties, dues as well as other obligatory charges and shall authorise their re-exportation under the same conditions.
- 3.3 The Yemeni Government shall grant the permits necessary for the temporary importation of the equipment required to implement the projects within the scope of this Agreement under what is permitted by the existing laws of Yemen.
- 3.4 Foreign experts and personnel commissioned for the implementation of the projects within the scope of this Agreement and their families shall be exempted of any income and property taxes as well as any taxation, customs duties, dues, other obligatory charges applicable to any personal belongings. They shall be authorised to import and re-export their personal belongings (household goods, car and equipment including professional and personal equipment) at the end of their assignment. The Yemeni Party shall provide free of charge the foreign experts and personnel as well as their families with all residential documents, and issue work-permits to the technical and the administrative personnel, which might be legally required.

- 3.5 The Yemeni Party shall be responsible for the security of the representatives, the foreign experts and personnel as well as their families and shall accord them repatriation facilities.
- 3.6 The Yemeni Party shall within the framework of the national legislation issue free of charge the entry visas for the category of persons mentioned in article 3.1 and 3.4.
- 3.7 The Yemeni Party shall assist the foreign experts and personnel to implement their tasks and provide them with all necessary documentation and information.
- 3.8 The Yemeni Party shall facilitate the procedure related to international transfers of foreign currency initiated by projects and by foreign experts.
- 3.9 The implementation of these provisions shall be ensured by the Ministry of Planning and International Cooperation of Yemen.
- 3.10 The representatives of SDC Office, foreign experts, personnel and their families sent to the Republic of Yemen to implement projects within the scope of this agreement shall respect the internal laws and regulations of the Republic of Yemen and shall not interfere in internal affairs of the country.
- 3.11 In the event that SDC completes its projects in the Republic of Yemen, SDC is entitled to decide, after consultation with the Ministry of Planning and International Cooperation, the most appropriate way in which to dispose those assets that have been imported and purchased for its office. The options include but are not limited to:
  - Transfer to the Ministry of Planning and International Cooperation or to the partners of the projects implemented by SDC in the Republic of Yemen;
  - Re-exportation of its own equipment and systems financed through SDC funds.

#### **Article (4) Anti-Corruption Clause**

Within the framework of this Agreement, the Parties shall neither directly nor indirectly propose benefits of any nature whatsoever. They shall not accept any such proposals. Any corrupt or illegal behaviour signifies a violation to the present Agreement and justifies its termination as well as/or the recourse to supplementary corrective measures in accordance with applicable legislation.

#### **Article (5) Scope and Application**

The provisions of this Agreement shall apply to:

- 5.1 Projects mutually agreed between the Swiss Federal Council (Swiss Agency for Development and Cooperation) on the one side and the Government of Yemen (Ministry of Planning and International Cooperation) or/and respective ministries, governorates and local authorities within the territory of Yemen on the other side.
- 5.2 Projects agreed upon between the Swiss Federal Council (Swiss Agency for Development and Cooperation) and organisations or institutions in Yemen, upon which the Swiss Agency for Development and Cooperation and the Ministry of

Planning and International Cooperation or their authorised representatives have mutually agreed to apply mutatis mutandis the provisions of Article 3.

- 5.3 Projects with corporations or institutions of public or private law of either country upon which the two Parties or their authorised representatives have mutually agreed to apply mutatis mutandis the provisions of Article 3 of the present Agreement.
- 5.4 Projects that are already being implemented or that have been prepared prior to the entry into force of the present agreement.

#### **Article (6) Coordination and Procedure**

- 6.1 The coordination of these provisions shall be ensured by the Ministry of Planning and International Cooperation.
- 6.2 Each project shall on the basis of this Agreement be subject to a particular agreement between the partners of the project stipulating and defining in detail the rights and obligations to be borne by each partner of the project.
- 6.3 In order to avoid duplication and overlapping with projects implemented by other donors and to make sure that projects have the greatest possible effect, the Parties shall provide and share any information needed for an effective coordination.
- 6.4 The Parties shall keep each other fully informed about the projects undertaken under this Agreement. They shall exchange views at regular intervals at all level on the progress of the projects financed under the present Agreement during implementation.

#### **Article (7) Duration**

- 7.1 This Agreement shall enter into force on the day of signature.
- 7.2 Both Parties are entitled to terminate the Agreement at any time upon six months' prior written notice.
- 7.3 In case of its termination, the provisions of this Agreement shall continue to apply to all projects which have been agreed upon prior to its termination.

#### **Article (8) Modification and Disputes**

- 8.1 Any modification or amendment to the present Agreement shall be made in writing with the consent of both Parties.
- 8.2 Any disputes arising out of the present Agreement shall be settled by diplomatic negotiations.

Done at Sana'a..... on 28/4/2012 in three originals in the Arab, English and French languages, all three texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the  
Swiss Federal Council



Ambassador Manuel Bessler  
Head of the Humanitarian Aid Domain  
and Swiss Humanitarian Aid Unit (SHA)



For the  
Government of the Republic of Yemen



Dr. Mutaheer Abdulaziz  
Vice Minister of Planning  
and International Cooperation



[ FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS ]

**Accord-cadre  
entre  
le Conseil fédéral suisse  
et  
le Gouvernement de la République du Yémen  
concernant  
la coopération technique et financière**

**Préambule :**

Le Conseil fédéral suisse et le Gouvernement de la République du Yémen, ci-après « les Parties »,

souhaitant resserrer les liens d'amitié qui unissent leurs deux pays,

désireux de renforcer ces relations et de développer entre eux une coopération fructueuse dans les domaines humanitaire, technique et financier,

ayant présent à l'esprit que le respect des droits de l'homme et des principes démocratiques, tels qu'ils sont énoncés en particulier dans la Déclaration universelle des droits de l'homme, inspire la politique intérieure et extérieure des deux Parties et constitue un élément essentiel du présent Accord, au même titre que les objectifs de ce dernier,

sont convenus de ce qui suit :

**Article (1) Objectifs**

- 1.1 Les Parties entendent promouvoir, dans le cadre de leur législation nationale respective, la réalisation de projets d'aide humanitaire et d'assistance technique au Yémen (à noter qu'aux fins du présent Accord-cadre, les termes « projet » et « projets » incluent également le programme et les programmes). Ces projets contribuent à garantir la sécurité humaine, à permettre un processus de développement économique durable, à améliorer le sort des catégories les plus vulnérables de la société yéménite, y compris les réfugiés et les migrants venus chercher refuge dans la République du Yémen, ainsi qu'à accroître la capacité de l'Etat à relever les défis économiques, sociaux et politiques.
- 1.2 Le présent Accord vise à établir un cadre de règles et de procédures en vue de la conduite et de la réalisation de ces projets.

**Article (2) Formes de coopération**

**Section 1 - Formes**

- 2.1.1 La coopération peut prendre la forme d'une aide humanitaire, d'une assistance technique ou d'une coopération financière. Elle peut se pratiquer sur une base bilatérale ou en collaboration avec d'autres donateurs ou organisations multilatérales.

**Section 2 – Aide humanitaire**

- 2.2.1 L'aide humanitaire en faveur du Gouvernement yéménite consiste en la mise à disposition par la Partie suisse de biens, de services, d'experts et de contributions financières.



- 2.2.2 Les projets d'aide humanitaire s'adressent aux catégories les plus vulnérables de la société yéménite et contribuent simultanément à renforcer la capacité d'action des organisations humanitaires locales et nationales.
- 2.2.3 La Direction du développement et de la coopération (DDC) du Département fédéral des affaires étrangères (DFAE) représente officiellement le Gouvernement de la Suisse dans le domaine de l'aide humanitaire.

### **Section 3 - Assistance technique**

- 2.3.1 L'assistance technique assurée par la Partie suisse en faveur de la Partie yéménite consiste dans le transfert de savoir-faire par la formation et le conseil, dans des services ou dans la fourniture de matériel et d'équipements nécessaires pour la réalisation des projets.
- 2.3.2 Les projets d'assistance technique sont avant tout axés sur la capacité du Gouvernement yéménite à faire face aux problèmes liés à la migration, à gérer un grand nombre de déplacés internes, de migrants et de réfugiés ainsi qu'à relever différents défis économiques, politiques et sociaux.
- 2.3.3 La Direction du développement et de la coopération (DDC) du Département fédéral des affaires étrangères (DFAE) représente officiellement le Gouvernement de la Suisse dans le domaine de l'assistance technique en matière de coopération au développement.

### **Article (3) Bureau de la DDC à Sana'a**

Pour faciliter la coopération décrite dans le présent Accord-cadre, la DDC ouvrira un bureau à Sana'a selon les conditions suivantes :

- 3.1 Le Gouvernement yéménite reconnaît le bureau de la DDC à Sana'a comme représentation légitime de la Suisse au Yémen et accorde au bureau et à ses membres, ceux-là qui ne sont pas des citoyens et citoyennes yéménites, les privilèges et immunités décrites dans la Convention de Vienne du 18 avril 1961 sur les relations diplomatiques, qu'il a signée.
- 3.2 En vue de faciliter d'une manière générale la réalisation des projets de coopération, le Gouvernement yéménite exonère des taxes, droits de douane ou autres redevances légales tous les équipements, services, véhicules et matériels financés à titre gracieux par la Partie suisse, ainsi que les équipements importés temporairement pour les besoins des projets relevant du présent Accord, et autorise leur réexportation dans les mêmes conditions.
- 3.3 Le Gouvernement yéménite accorde les autorisations nécessaires pour importer temporairement les équipements requis en vue de la réalisation des projets relevant du présent Accord, en conformité avec les dispositions de son droit interne.
- 3.4 Les experts et les membres du personnel étrangers chargés de réaliser les projets relevant du présent Accord, ainsi que leurs familles, sont exonérés de tout impôt sur le revenu et de tout impôt foncier, ainsi que des taxes, droits de douane ou autres redevances légales frappant les effets personnels. Ils sont autorisés à importer leurs effets personnels (meubles et ustensiles, voiture et équipements

professionnel et privé) et à les réexporter à la fin de leur mission. La Partie yéménite délivre gratuitement aux experts et aux membres du personnel étrangers, ainsi qu'à leurs familles, les documents de séjour et établit pour le personnel technique et administratif les permis de travail qui pourraient être requis selon la loi.

- 3.5 La Partie yéménite est responsable de la sécurité des représentants, des experts et des membres du personnel étrangers, ainsi que de leurs familles, et facilite leur rapatriement en cas de nécessité.
- 3.6 Dans le cadre de sa législation nationale, la Partie yéménite établit gratuitement les visas d'entrée nécessaires pour les catégories de personnes mentionnées dans les articles 3.1 et 3.4.
- 3.7 La Partie yéménite aide les experts et les membres du personnel étrangers dans l'accomplissement de leurs tâches et leur fournit tous les documents et informations nécessaires.
- 3.8 La Partie yéménite simplifie la procédure de transfert international de devises étrangères pour les projets et les experts étrangers.
- 3.9 Le Ministère yéménite de la planification et de la coopération internationale veille à la mise en œuvre de ces dispositions.
- 3.10 Les représentants du bureau de la DDC, les experts et les membres du personnel étrangers envoyés au Yémen pour réaliser des projets relevant du présent Accord, ainsi que leurs familles, respectent les dispositions législatives et réglementaires internes de la République du Yémen et ne s'ingèrent pas dans les affaires intérieures du pays.
- 3.11 Si la DDC achève son projet en République du Yémen, elle décide, après consultation du Ministère de la planification et de la coopération internationale, de l'utilisation des biens qu'elle a importés ou acquis pour son bureau. Les options incluent notamment les suivantes :
  - transfert au Ministère de la planification et de la coopération internationale ou au partenaires des projets réalisés par la DDC en République du Yémen ;
  - réexportation de l'équipement et des systèmes de la DDC qu'elle a financés par ses propres fonds.

#### **Article (4) Clause anti-corruption**

Les Parties s'engagent, dans le cadre du présent Accord, à n'accorder, directement ou indirectement, aucun avantage d'aucune sorte, ni à en accepter. Toute pratique corruptrice ou illicite constitue une violation du présent Accord et justifie sa dénonciation et/ou la prise de mesures correctives supplémentaires, conformément au droit applicable.

#### **Article (5) Portée et application**

Les dispositions du présent Accord s'appliquent à :

- 5.1 des projets convenus d'un commun accord par le Conseil fédéral suisse (Direction du développement et de la coopération), d'une part, et le Gouvernement du Yémen (Ministère de la planification et de la coopération internationale) et/ou des ministères, provinces et autorités locales sur le territoire du Yémen, d'autre part ;
- 5.2 des projets convenus par le Conseil fédéral suisse (Direction du développement et de la coopération) et des organisations ou institutions au Yémen et auxquels la Direction du développement et de la coopération suisse et le Ministère de la planification et de la coopération internationale ou leurs représentants agréés ont décidé d'un commun accord d'appliquer mutatis mutandis les dispositions de l'article 3 ;
- 5.3 des projets réalisés avec des corporations ou des institutions de droit public ou privé de l'un ou l'autre Etat et auxquels les deux Parties ou leurs représentants agréés ont décidé d'un commun accord d'appliquer mutatis mutandis les dispositions de l'article 3 du présent Accord.
- 5.4 des projets qui étaient en préparation ou en cours de réalisation avant l'entrée en vigueur du présent Accord.

#### **Article (6) Coordination et procédure**

- 6.1 Le Ministère de la planification et de la coopération internationale veille à la coordination de ces dispositions.
- 6.2 Tout projet doit être soumis en vertu du présent Accord à un accord spécifique entre partenaires du projet considéré, qui expose en détail les droits et les obligations de chacun.
- 6.3 Chacune des Parties transmet à l'autre toute information utile à une coordination efficace afin d'éviter les doubles emplois et les chevauchements avec les projets réalisés par d'autres donateurs et pour garantir que les projets aient le plus grand impact possible.
- 6.4 Les Parties se communiquent mutuellement toutes les informations relatives aux projets entrepris en vertu du présent Accord. Elles échangent, régulièrement et à tous les niveaux, leurs points de vue au sujet de l'avancement des projets financés selon le présent Accord et se trouvant en cours de réalisation.

#### **Article (7) Durée de l'Accord**

- 7.1 Le présent Accord entrera en vigueur le jour de sa signature.
- 7.2 Le présent Accord pourra être dénoncé à tout moment par l'une ou l'autre Partie, moyennant un préavis écrit de six mois.
- 7.3 En cas de dénonciation du présent Accord, ses dispositions continueront de s'appliquer à tous les projets convenus avant sa dénonciation.


**Article (8) Modification et différends**


8.1 Toute modification du présent Accord se fait par écrit avec l'accord des deux Parties.

8.2 Tout différend relatif au présent Accord est réglé par la voie diplomatique.


Fait à Sana'a, le 28/4/2012, en trois exemplaires originaux, en langues arabe, anglaise et française, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

Pour le Conseil fédéral suisse

  
Ambassadeur Manuel Bessler  
Chef de domaine Aide humanitaire  
et Corps suisse d'aide humanitaire (CSA)



Pour le Gouvernement de la République du Yémen

  
Dr. Mutaher Abdulaziz Al-Masari  
Vice-ministre de la planification  
et de la coopération internationale

